ISSN 2170-0796

أخلاقيات الحوكمة المؤسسية، مدخل لمكافحة الفساد في ظل الاقتصاد المعرفي

عبد العزيز سفيان ماجستير مالية جامعة بشار

يعد مصطلح الحوكمة واحدا من بين أكثر وأشهر المصطلحات المتداولة في الفترة الحالية، فهو مطلب تفرضه ضرورة وتقتضيه حاجة وتدعمه رغبة، أما عن مفهومه فهو ينساق ضمن درجة من التناغم مع لفظي العولمة والخصخصة اللذان تعرضا للجدل في بداية ظهورهما لكن سرعان ما أصبحا مفهومين لا من حيث المضمون ولا من حيث الأبعاد خاصة مع تزايد استخدامهما من طرف هيئات المجتمع الدولي. أما بخصوص لفظ الحوكمة، وحتى نكشف النقاب عن مفهومه ومدى أهميته في المؤسسات والمنظمات في ظل الاقتصاد المعرفي، سنحاول في هذا المقال التعرض لذلك مع الإشارة الى ما شهدته إحدى اكبر الشركات دولية النشاط والمتمثلة في شركة

" **انرون**" من فضائح مالية ضخمة نتيجة غياب أخلاقيات الحوكمة في تسيير نشاط هذه الشركة.

يقصد بالحوكمة ذلك النظام المتكامل الذي يهدف إلى تقنين مشروعية مسار الأداء بالمنظمة حفاظا على حقوق المساهمين وذوي المصالح الأخرى، وهو تلك الطريقة الرشيدة لإدارة أصول الشركة ومواردها المختلفة وذلك بالقدر الذي يعمل على التوازن في حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة. وعليه تستوجب هذه الحوكمة ضرورة تطوير البيئة القانونية والاقتصادية والمؤسسية بالقدر الذي يساعد الشركة على النمو والاستمرار وتحقيق الأهداف طويلة الأجل وتعظيم قيمتها وتعزيز أرباحها، مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالكيان المؤسسي، فمنذ انتشار وتوسع ظاهرة **الاقتصاد المعرفي** انبثقت مجموعة من الدوافع التي استوجبت الحاجة الى العمل بقواعد دولية لحوكمة الشركات، ولعل من أهمها ذلك التحول من اقتصاد الموارد الطبيعية الى اقتصاد الموارد البشرية ثم التحول من اقتصاد الموارد البشرية الى اقتصاد الأصول البشرية ثم التحول من هذا الأخير الى اقتصاد الأصول المعرفية ضف الى ذلك الاتجاه الى العولمة وتحرير الأسواق المالية وتزايد التعامل بمفاهيم إعادة الهيكلة والخصخصة وإعادة الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، هذه الدوافع وغيرها فرضت على المجتمع الدولي إعادة النظر في القواعد الحاكمة للمعاملات المختلفة في العلاقات التجارية والتبادلية الدولية.

انهيار شركة "انرون" بسبب غياب الحوكمة

لقد عكست الانهيارات والفضائح المالية للعديد من الشركات دولية النشاط مثل **انرون** و**ورلدكوم** و**تايكو** و**اوليفيا** وغيرها من الشركات الدولية الأخرى مدى الحاجة الى قواعد حاكمة لإعادة التوازن المالي والإداري ومعالجة الخلل في الهياكل المالية والإدارية للشركات المساهمة الأخرى بمعظم دول العالم، وللتدليل نعرض فيمايلي دوافع ظاهرة حوكمة الشركات بفعل انهيار شركة "**انرون**" ولعل أهم الدوافع التي أدت الى انهيار هذه الشركة مايلي:

عدم التزام الشركة بقوانين الشركات وهيئة الأوراق المالية، فضلا عن عدم التمسك بقواعد السلوك الأخلاقي والمهني.

. وجود تواطؤ واضح بين المراجعين القانونيين وإدارة الشركة المذكورة.

. عدم وجود مؤشرات مرجعية للإفصاح والشفافية والعرض العادل للمعلومات بالتقارير المالية للشركة.

ISSN 2170-0796

. عدم وجود أعضاء من المستقلين أو غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة.
. عدم وجود إستراتيجية للشركة مبنية على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتحديد رؤية ورسالة وأهداف الشركة.
. عدم وجود لجان فنية بالشركة سواء للمراجعة الداخلية أو للتعيينات أو للمكافئات أو لإدارة المخاطر.
. زيادة التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية بالشركة.
. ضعف أنظمة الرقابة الداخلية خاصة نظامي الرقابة المحاسبية والإدارية بالشركة.
. الاعتماد على مقاييس تقليدية للأداء مبنية على المعلومات المالية فقط، دون الاهتمام بالمعلومات غير المالية.
. تعظيم أرباح الشركة بأكثر من 150% وتكبيد المستثمرين خسائر لا تقل عن 25 مليار$ في سنة واحدة.
. منح الرواتب الضخمة والعلاوات المتفاقمة والمكافئات العالية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة.
. التورط مع شركات المراجعة الدولية في اعتماد إقامة مشاريع وهمية كلفت حملة الأسهم بلايين الدولارات.

في منتصف عام 1999 وصل سعر سهم الشركة الى ما يقرب من 5.64 دولار وهو أعلى سعر وصلت اليه أسهم الشركة المذكورة، وفي منتصف عام 2000 أعلنت الشركة عن تضخيم أرباحها بما يعادل 9.3 مليون دولار اعتمادا على اعتبار المصروفات التشغيلية بمثابة مصروفات رأسمالية، ثم كشف واقع السوق المالي في ذات الوقت السعر الحقيقي لسهم الشركة الذي لا يتناسب مع سعره المحدد بمعرفة الشركة نتيجة كثرة الممارسات المالية والإدارية الخاطئة بالتواطؤ مع مراقب الحسابات، ونتيجة لذلك فقد اقترح رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية تقييد خدمات شركة المراجعة التي تتولى تدقيق أعمال هذه الشركة واقتصارها على مراجعة الأعمال الضريبية، بعد الإعلان عن أن شركة "**انرون**" شركة مفلسة أوائل ديسمبر2002.

ضوابط كان لابد من أخذها بعين الاعتبار

لدراسة وتحليل أبعاد وحيثيات أسباب انهيار شركة "**انرون**" فقد اجري استقصاء مع مديري إدارة المراجعة بالشركة المذكورة من طرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بعد إفلاس الشركة وكانت أهم مجالات الاستقصاء مايلي:

. مدى وجود لجنة للمراجعة الداخلية ومدى استقلال المراجع الخارجي.
. مدى وجود لجنة لإدارة المخاطر ومدى ممارسة الجوانب الأخلاقية للأعمال.
. كيفية مراجعة العمليات خارج الميزانية والعمليات المالية المستجدة الأخرى كالمشتقات المالية.
. مدى سلامة وملائمة برامج المراجعة الداخلية المتبعة مسبقا.
. مدى تبني إستراتيجية للشركة تحدد الاستشراف المستقبلي لبرامجها وأنشطتها.
. مدى إجراء تغييرات في الإفصاح المالي أو في دليل أخلاقيات الأعمال.
. مدى وجود سياسة معلنة لإدارة المخاطر بطريقة رسمية بالشركة ومدى وجود أسس لقياسها وتخطيطها ومتابعتها والتحوط لها.

والنتيجة المستخلصة بعد إجراء هذا الاستقصاء هو أن معظم الضوابط المذكورة أعلاه لوحظ غيابها في الشركة مما أدى بها للانهيار وهي طبعا نتيجة حتمية لانعدام أخلاقيات الحكم الراشد.

من هي الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة:

إن الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات هي الأطراف التي يهمها موضوع المؤسسة، ومن ضمن الأطراف المهمة كل من له "**مصلحة**" في ذات المنظمة المساهمة، ويسمون "أصحاب المصالح" ومنهم ملاك الشركة المساهمة، مجلس الإدارة والإدارة

ISSN 2170-0796

التنفيذية، العاملون والموظفون داخل المنظمة والمقرضون الأساسيون للمنظمة والعملاء الخاصون والموردون الذين يرتبطون مع المنظمة بعلاقات ومصالح بيع وشراء وغير ذلك.

إن الهدف الأسمى لحوكمة المنظمات هو توطين الثقة النظامية لجميع هذه الأطراف والحرص على تحقيق "**مصالحها**" من المنظمة التي تستمر بقوة وتوازن وقدرة على تحقيق "مصلحتها" كذلك ومن ثم الوصول إلى "المصلحة" العامة للجميع، وبذلك يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المنظمات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل أدناه يوضح هذه الأطراف:

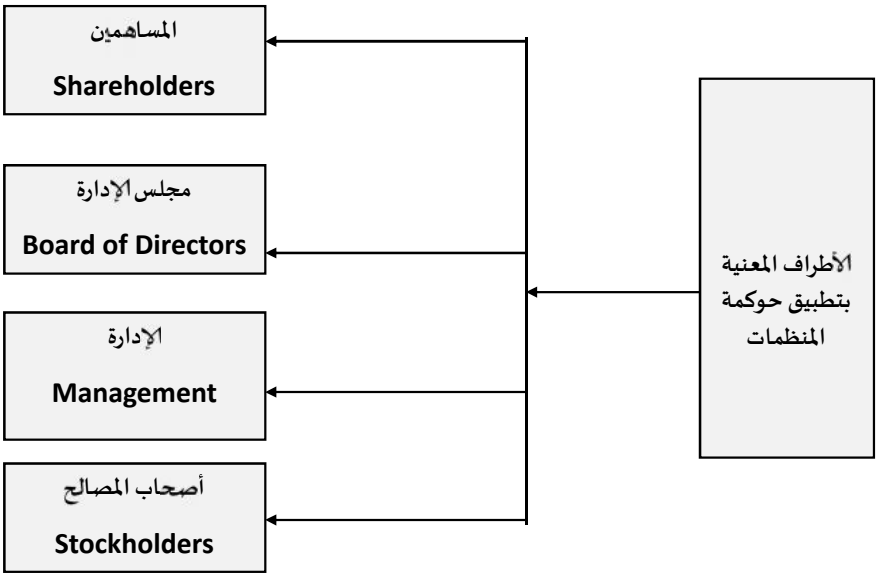

ماهي الأهمية التي نجنيها من خلال تطبيق أخلاقيات الحوكمة:

تعتبر الحوكمة أساسا جيدا للاستقامة والصحة الأخلاقية في المؤسسة وهذا بفضل ما تحققه من:

. محاربة الفساد الداخلي في المنظمات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.

. تحقيق وضمان النزاهة والجدية والاستقامة لكافة العاملين في المنظمات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحا.

. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.

. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وإنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة المنظمات أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها. ويمكن إجمال أهمية الحوكمة من خلال الشكل الموالي:

ISSN 2170-0796

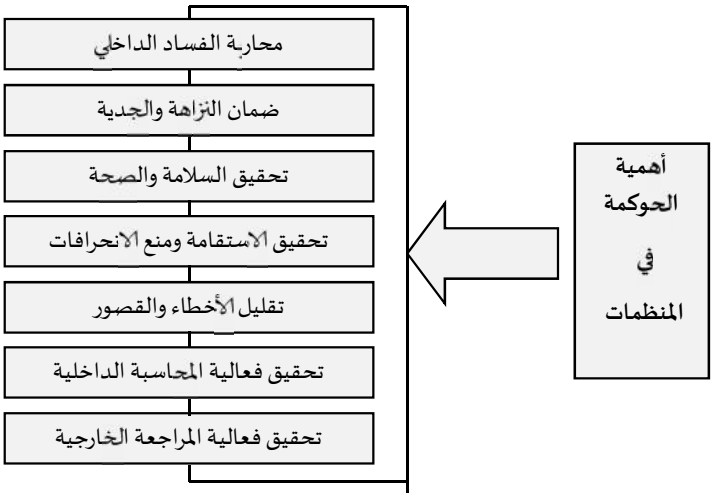

وفي الختام ومن خلال ماسبق لقد تبين لنا ضرورة الاهتمام بموضوع حوكمة المنظمات، وضرورة تطبيقه في شتى المنظمات والمؤسسات من أجل الوصول إلى الأداء المتميز والفعالية المحققة وهي مضمون حوكمة المؤسسات خاصة في ظل الانتشار الواسع لبوادر الاقتصاد المعرفي وزيادة التطور التكنولوجي.

طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 157.

عطا الله وارد خليل ومُحَمَّد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص 30.

المرجع السابق، ص 26.

مُحَمَّد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 17.

محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة 2005، ص 57.